الإتاحة الحرة للمعلومات
نموذج العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات

د. سعاد بوعناقة
معهد علوم المكتبات والتوثيق
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2

الملخص:

يثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها، العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين في الفضاء الرقمي وخصوصا في ظل الانتشار الواسع للتقنيات وانتقال المعلومات بسرعة هائلة، مما يطرح تحديات كبيرة وتساؤلات عديدة عن كيفية إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة العادلة، وقد ظهرت العموميات الخلاقة، كمحاولة للموازنة بين حق المستخدم في الوصول إلى المعلومات وحق المؤلف في حماية مؤلفاته.

تتناول هذه الدراسة استخدامات العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات، وكذا آليات تطبيقها في هذا المجال، مع الإشارة إلى نماذج من مكتبات، اعتنقت هذا الفكر واعتمدت هذا النوع من الحقوق لبث ونشر محتوياتها.

الكلمات المفتاحية

الملكية الفكرية – البيئة الرقمية -- الانترنت – حماية الملكية الفكرية – التراخيص - العموميات الخلاقة

Résumé :

L'idée d'un accès universel à la recherche, à l'éducation et à la culture, est rendue possible grâce à Internet. Mais les systèmes juridiques actuels ne permettent pas toujours l'accès libre a l'information;les « Creative commons », instaurent un nouveau système de protection de la propriété intellectuelle, sous forme de contrats-type, donnant pour la première fois la possibilité à l'auteur, de définir les conditions d'utilisation de son œuvre par un tiers, Elles permettent ainsi le partage et l'utilisation de la créativité et des connaissances à travers des outils juridiques libres.

Cette étude consacrée aux Créative Commons, cherche à comprendre en quoi ce régime peut jouer un rôle dans le développement des collections des bibliothèques. L'objectif est d'arriver à une connaissance approfondie des « Creative commons » en esquissant diverses pistes possibles pour le développement futur de leur usage et de leur utilisation dans les bibliothèques.

Mots Clés :

Droit d'auteur - Creative commons -bibliothèques -licence –Ere numérique

مقدمة

إنّ التنمية القائمة على المعرفة في إطار مجتمع المعرفة، لا تتحقق إلا إذا اكتملت دورة اكتساب المعرفة والتي تتمثل في النفاذ إلى مصادر المعرفة، واستيعابها، وتوظيفها، لتوليد معارف جديدة.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

لقد كان من المستحيل لهذا التطور الهائل أن يحدث دون تمكين الباحثين والعلماء من استثمار الكم الكبير من العلم والمعرفة الذي تمّ بناؤه عبر التاريخ بفضل جهود الكثير من العلماء والمبدعين، والإنتاج الفكري لأي إنسان هو حلقة من سلسلة حلقات التقدم الإنساني، لأنّه يكون قد استعان بأفكارهم بشكل أو بآخر في إبداعه وفكره.

لقد تطورت قوانين حماية الملكية الفكرية بغية ضمان حق مبتكري الأعمال الفكرية وتشجيع المزيد من الإبداع، وبسبب التأثير الهائل للشركات الكبرى على آليات سن التشريعات، فقد انحرفت هذه القوانين عن مسارها الصحيح لتصبح آليات لتقييد المستخدم واستغلال الأعمال الفكرية تجارياً بشكل مفرط مما أدى إلى جعلها أداة لإعاقة عملية الإبداع عوضاً عن دعمها وتطويرها.

إشكالية الدراسة

لقد صممت الأنظمة التقليدية لحماية الملكية الفكرية من أجل حفظ حقوق المبدعين في استثمار عائدات نتائج أبحاثهم، لكن هذه القوانين لم تتطور بسرعة تكفي لمواكبة التطورات التقنية بشكل يضمن نمو وازدهار حركة الإبداع الرقمي، كما تعرف التشريعات القانونية للملكية الفكرية تضاربا كبيرا بين الحماية المفرطة والمطالبة بالإتاحة والوصول الحر للمعلومات،لذلك تحاول جهات عديدة إيجاد نظام قانوني يسمح باستغلال فوائد العصر الرقمي وفي نفس الوقت التعامل مع التحديات التي فرضتها البيئة التكنولوجية المتغيرة. هذا وتعتبر تراخيص المحتوى الرقمي امتدادا لحقوق التأليف التقليدية، وهي ليست بديلا عنها، بل إنهّا تسمح

بالتعامل مع البيئة الجديدة كما توفر نوعا من الحماية لكل من المبدع والمستفيد في الفضاء الرقمي.

تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه العموميات الخلاقة في دعم قطاع المكتبات والمعلومات، كوسيلة جديدة لحماية الإبداعات والمعارف ونشرها وتبادلها وتشاركها في الوسط الرقمي، كما تبحث في سبل استفادة المكتبات من الكيانات الرقمية المنشورة تحت تراخيص العموميات الخلاقة.

أهداف الدراسة

- تحاول هذه الدراسة توضيح أهمية العموميات الخلاقة ودورها في دعم قطاع المكتبات والمعلومات، خاصة في ظل ندرة الدراسات العربية، التي اهتمت بهذا الموضوع.
- المساهمة في التعريف بالعموميات الخلاقة، كأداة للحماية تتناسب مع الوسط الرقمي، تمتاز بالمرونة، وحرية الباحث في تحديد مقدار الحريات التي يريد منحها لجمهور القراء بعيدا عن تأثير وضغوط الناشرين.
- تحفيز الباحثين للمساهمة في نشر أبحاثهم ضمن العموميات الخلاقة باعتبارها مفاتيح لقيود الإتاحة.
- نشر الوعي بأهمية التراخيص القانونية للمحتوى المفتوح والعموميات الخلاقة ودورها في دعم قطاع المكتبات والمعلومات
- حث المكتبات على نشر ما تنتجه من إبداع تحت رخص العموميات الخلاقة.

تساؤلات للدراسة

جملة من التساؤلات، تهدف هذه الدراسة الإجابة على، من بينها:

- ما هو واقع استخدام العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات؟
- ما هي مجالات استخدامها في قطاع المكتبات والمعلومات؟
- ما هي المؤسسات التي بادرت بتطبيقها على أرصدتها؟
- ما هو واقع استخدامها في المكتبات العربية؟

منهج الدراسة

تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لانسجامه مع طبيعة الدراسة، وقد تم جمع بياناتها من عديد المواقع الأجنبية التي تمت زيارتها والبحث في محتوياتها للإطلاع واستقراء ما نشر من دراسات وأبحاث تحت العموميات الخلاقة. وقد اهتم البحث على مجالات ومناحي استخدام العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات، مع إشارة إلى بعض النماذج الرائدة في هذا المجال.

مفاهيم الدراسة

الاستخدام العادل: يقصد به التوازن في مجال استخدام المعلومات بين حماية حقوق المؤلفين في ملكيتهم الفكرية، وبين حق المجتمع في الوصول إلى مصادر المعرفة من أجل التطوير والبحث.

العموميات الخلاقة

رخص خاصة بالمحتويات الرقمية وضعتها مؤسسة العموميات الخلاقة في سنة 2001، تخول لأصحاب المحتوى الإلكتروني ممن يرغبون مشاركة أعمالهم مع الآخرين أو البناء عليها أو تطويرها، إعطاء رخصة العموميات الخلاقة لأعمالهم، حيث يضع صانع المحتوى علامة على العمل الخاص به تتعلّق بشروط الاستخدام.

مظاهر انحراف حقوق التأليف عن مسارها الأول

لقد تطورت قوانين حماية الملكية الفكرية بغية ضمان حق مبتكري الأعمال الفكرية وتشجيع المزيد من الإبداع، لكن قوانين حماية الملكية الفكرية الحالية لا تنصف المبدع نفسه، بل إنّ الحصة الأكبر من عوائد العمل الإبداعي تعود إلى الشركات الكبرى، التي تملك قدرة هائلة على التأثير والضغط على المبدعين لتلبية مآربها وخدمة أهدافها، فهذه القوانين لم تكن ذات فائدة واضحة للمؤلف أو للمجتمع، بل قام هذا الحق على إثراء عدد قليل من الناشرين، على حساب الإبداعية والابتكار في المجتمع، وهو ما أشار إليه الكثير من المفكرين عند التنويه إلى بعض العيوب الحساسة في القوانين الحالية لحماية الملكية الفكرية والتي تحول دون إمكانية استخدامها بفاعلية في عصر المعلومات المتسم بتغيراته المتسارعة.

كَثُرت الإدعاءات الأمريكية - على وجه الخصوص - بانتهاكات حق التأليف، ما أثار سخطا كبيرا، ليس في أمريكا فحسب، بل من قبل جهات عديدة من العالم، وظهرت أصوات وأفكار عديدة مناهضة، كمبادرات الوصول الحر وتراخيص المحتوى الرقمي، لمجابهة التشدد القائم في حقوق التأليف الرقمية، «كالمنظمة السويدية «Anti-Copyright» التي تعارض القوانين الحديثة لحق التأليف

وممارساتها» (العصار. 2014.ص. 85) كونها تضيق على المستفيدين حقهم في الوصول إلى المعلومات، فضلا على ذلك، فإن العلماء - منذ فترة طويلة - محبطون من سلوك دور النشر الكبرى (سبرينغر Springer، السفير Elsevier وغيرها)، حيث أن هذه المؤسسات وُجدت من أجل تحقيق أرباح مادية وليس من أجل نشر المعرفة، كما يأمل الباحثون (Patrick G. 2010.)، كما أن استحداث الفضاء الرقمي لم يساهم في خفض تكاليف الاشتراك في الدوريات، كما لجأت جامعة كاليفورنيا، متمثلة في أعضاء هيئة التدريس، إلى المقاطعة والتخلي عن كل جديد يصدر عن الناشر Nature Publishing Group (NPG) »، (Bianchini . 2015) بعد إعلانه رفع اشتراكات مجلة « Nature» - واحدة من المجلات الأكثر تأثيرا في العالم -إلى نسبة 400 ٪، (المرجع نفسه) والأَمَرُّ من ذلك أن كبريات دور النشر لا تساهم إلا بجزء قليل من تكاليف الأبحاث المنشورة في مجلاتهم.

العموميات الخلاقة ودورها في دعم حركة الوصول الحر

يثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في الإعلام، العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين على شبكة الانترنت وانتقال المعلومات بسرعة هائلة، مما يطرح تحديات كبيرة وتساؤلات عديدة عن مدى كفاية القوانين والاتفاقيات في هذا المجال، لقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من العقود والتراخيص كرد فعل على قانون جميع الحقوق محفوظة، «COPYRIGHT»، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة والملكية العامة « Public Domain». لقد جاءت هذه التراخيص للحد من القيود المفروضة في مجال الإعلام الآلي وخاصة على البرامج الحاسوبية، لكنها سرعان ما امتدت إلى جميع أنواع الفكر

والإبداع، فكرتها الأساسية هي بسط المادة الفكرية من أجل العمل في أجواء تسودها الشفافية والثقة و التواصل والاستمرارية. (بوعناقة.2009. 185).

لقد شاع تداول فكرة الوصول الحر للمعلومات حتى بدا وكأنه حقيقة نعيشها، ولكن واقع الحال غير ذلك، فإذا تأملنا تشريعات الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة نلاحظ لأول وهلة وكأنها تسمح بمرور وتداول المعلومات دون قيود، من خلال ما تروجه عبر شبكة الإنترنت، ومن جهة ثانية فهي تشدد على حماية الحقوق الرقمية من خلال تشريعاتها، كقانون إدارة الحقوق الرقمية» Digital Right «Management وظهور قانون حق المؤلف للألفية الثالثة، «D M C A»، (U.S. Copyright Office. 1998. 17) في سنة 1998، واللائحة الأوربية في 2001، المعدلة في السابع من أفريل 2011، (EUROPA 2011) وقانون حقوق التأليف الكندي «C-11» لسنة 2012 (Gouvernement du Canada. 2012) وهو ما يخفي تناقضا ورفضا صريحا للتداول الحر للمعلومات، مما أدى إلى زيادة الاختلال في ميزان التبادل المعلوماتي ما بين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الثالث، واتساع الهوة بين من يملك المعلومة ومن يفتقدها!الأمر الذي دعا إلى التوجه إلى التراخيص القانونية لاستخدام الكيانات الرقمية، وأهمها العموميات الخلاقة.

عقود ترخيص المحتوى في الفضاء الرقمي

تتمثل عقود واتفاقيات ترخيص المحتويات الرقمية في اتفاق بين جهتين، يصف كل أوجه الاتفاق بينهما من حيث المستخدمين، والاستخدام، والشروط، والسعر، والمسئولية القانونية، والتعهدات، من أهمها: (بوعناقة. 2009. ص.189).

- العموميات الخلاقة Creative Commons: تسمح بمقدار من الحريات يحدد المؤلف حجمها.
- حقوق متروكة Copyleft: وسيلة عامة تجعل البرامج مجانية بالإضافة إلى النسخ المختلفة لها والموسعة منها أيضاً.
- ملكية عامة Public Domain: تتيح اتفاقية الملكية العامة كافة الاستخدامات دون أي شروط.

ضرورة إعادة النظر في قوانين حقوق التأليف وفقا لتطورات التكنولوجيا الرقمية

تعتبر قضية حماية الملكية الفكرية للمصنف الرقمي من أهم التحديات التي تواجهها التشريعات في الوقت الحاضر، حيث توفر الانترنت والتكنولوجيا والوسط الرقمي فرصا واسعة للأصول المبتكرة والقائمة على المعرفة، كما تشكل تحديات مخيفة على الفكر والإبداع،كما أنّ العمل في البيئة الرقمية يتطلب إيجاد صيغ للتوازن بين الأطراف التي تتعامل مع هذه البيئة، ولعل الصيغة المناسبة لحل هذه الإشكاليات هو الاهتمام بحصول المؤلفين على حقوقهم الفكرية والأدبية مع المرونة في هذه الحقوق.تجيب العموميات الخلاقة على هذا المطلب، كونها وضعت من أجل المستفيد وتلبي حاجاته المعرفية مع مراعاة حقوق أصحاب الفكر في ملكياتهم الأدبية والمعنوية. وهي تؤمن نوعا من الحماية في الوسط الرقمي، يحدد الباحث مقدارها، كما تقدم حلا وسطاً بين التشدد القائم في حل «جميع الحقوق محفوظة» الذي يمنع أي أحد يطلع على النتاج الفكري من استخدامه أو تعديله أو التطوير

فيه، وبين وضع هذا النتاج في النطاق العام، الذي لا يحفظ فيه للمؤلف أي حـــق -طبعاً بتنازله عن ذلك الحق -.

ماهية العموميات الخلاقة

تمثل العموميات الخلاقة مبادرة جادة من أجل عصـرنة قانون حقـوق التـأليف ومواءمتها والعصر الرقمي، وهي نصوص قانونية جاءت لوضع بديل لمبدأ "جميـع الحقوق محفوظة" بخلق مبدأ جديد هو «بعض الحقوق محفوظة».تتيح «العموميات الخلاقة» يُمَكِّن كل مبدع، سواء في مجال الكتابة أو الفن أو العلوم والتعليم، مـن نشر نتاجه الفكري مرفقاً بمقدار من الحريات التي يراها ملائمة له.

بدأت منظمة العموميات الخلاقة العمل على مثل هذه التراخيص منـذ 2001، وقد جدت اعترافاً كبيراً في كثير من الدول، وتم اعتماد مبادئهـا في أكثـر مـن اثنـين وأربعين دولة، (Maurel. 2007)، بل تم تحقيقها كتشـريعات معترف بها في معظـم دول العالم، حيث أن خرقها يعاقب عليه القانون، مثله مثل خـرق حقـوق أي مـن اتفاقيات الملكية الفكرية الأخرى.ويعتبر الأردن ومصر أوائل الدول العربية التـي قامت بالترجمة القانونية لها، وبدأ العمل بها.

لا يوجد اتفاق حول المقابل في اللغة العربيـة لمصـطلح «Creative Commons»، فمن خلال مسحنا للدراسات العربية التي اهتمت بالموضوع، توصلنا إلى ترجمـات عديدة لمصطلح «Creative Commons»، نذكر من بينها المشاع الإبداعي، التشـارك الإبداعي (المعرفة. 2014) عموميات الإبداع، الإبداع العمومي، مشاعات الإبـداع، الإبداع المشاع، المشاركة الإبداعية...إلخ، والمقابل الذي تم اعتماده في هذه الدراسة هو مصطلح « العموميات الخلاقة».

الهدف منها

تهدف العموميات الخلاقة إلى توفير وسيلة قانونية تضمن حماية حقوق المؤلفين على إبداعهم، كما تضمن نشر وتبادل المحتوى الفكري لهذه المواد، تتوجه العموميات الخلاقة إلى المؤلفين الراغبين في مشاركة إبداعهم و المساهمة في إغناء الإرث الثقافي والمعلوماتي، فالإبداع في تطور مستمر طالما يتواصل نشره بكل حرية بين مستعمليه.

فلسفة العموميات الخلاقة

تستند فلسفة هذه الاتفاقيات إلى فكرة أن المعرفة ليست حكراً على أحد بل هي تشاركية بين كل الناس وأن الحضارة الإنسانية إرث للجميع، وهي تستند إلى جملة من المبادئ أهمها المشاركة، ثقافة حرية نشر وتوزيع الأعمال الإبداعية بدون أو بقليل من القيود خصوصا في ميدان التعليم والعلوم، احترام حق الامتلاك وحرية التصرف فيما ينتجه الفرد من أعمال فكرية وإبداعية مع التشجيع على الترخيص ببعض الحقوق. وهي في الأصل تشتق مبادئها من حركة الوصول الحر. (بوعناقة. 2009. ص. 187)

مجالات استخدام العموميات الخلاقة

تهتم العموميات الخلاقة بالإنتاج الفكري : (المعرفة. 2014)

- المكتوب : أي المحرر في شكل نص مكتوب على الورق أو الصفحات الافتراضية مثل صفحات الشبكة.

- المسموع: أي الإنتاج الصوتي من كلام أو ألحان موسيقية أو التراكيب الفنية النغمية.

- المرئي: من صور ثابتة أو متحركة فنية كالصور أو أفلام مرئية بأنواعها.

نماذج العموميات الخلاقة وأهم التطورات التي عرفتها

تتميز اتفاقيات العموميات الخلاقة بالمرونة، التي اكتسبتها من تعدد اتفاقياتها، وتنوع الشروط التي تحدد تراخيصها، والتنويعات الأكثر شيوعا هي ستة (6) تراخيص، نوجزها في الجدول الموالي:

نوع الترخيص	المصطلح باللغة الإنجليزية	المقابل باللغة العربية
	Attribution	النسبة
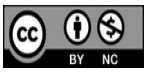	Attribution-noncommercial	النسبة - لا استغلال تجاري
	Attribution-sharealike	النسبة - المشاركة بالمثل
	attribution-noncommercial-sharealike	النسبة - لا استغلال تجاري - المشاركة بالمثل
	Attribution-no derivatives	النسبة - لا يسمح باشتقاق أعمال من المادة
	Attribution-noncommercial-no derivatives	النسبة - لا استغلال تجاري - لا اشتقاق

جدول رقم 1 خاص بالنماذج الستة (6) لتراخيص العموميات الخلاقة (من وضع الباحثة)

انتشار استخدام العموميات الخلاقة

يتزايد الإنتاج الفكري المنشور تحت رخص العموميات الخلاقة يوما بعد يوم، حيث بلغ حجم المحتوى الرقمي المسجل ضمن هذه التراخيص، في شهر ديسمبر 2013، 500 مليون وثيقة، (.Blanc 2012) وقد بلغت نسبة الجرائد والصحف اليومية الموضوعة تحت رخص العموميات الخلاقة 80 ٪ من مجموع الصحف، وهي موضوعة تحت رخصة الإسناد، المشاركة بالمثل، وما يعادل 3/2 الجرائد اليومية ضمن هذه التراخيص. (Sibaud. 2012)

مكتبات تنشر أعمالها ضمن تراخيص العموميات الخلاقة

عديدة المكتبات التي بدأت تنشر محتويات فهارسهاتحت رخص العموميات الخلاقة، نذكر منها، المكتبة الوطنية الألمانية التي نشرت 95٪ من ميتاداتا بياناتها تحت رخصة العموميات الخلاقة «صفر» وهذا منذ عام 2010، (NORMDATEN. 2012) كما حذت حذوها كل من المكتبة الوطنية الإسبانية (PARK. 2012) والمكتبة الوطنية البريطانية، التي تبث ثلاثة ملايين تسجيلة ببليوغرافية تحت تراخيص العموميات الخلاقة «Licence CC0» (النطاق العام)، وما يزيد عن مليون صورة منشورة على موقع فليكر، تحت رخص العموميات الخلاقة. (DOMANGE. 2013. 43).

كما رخصت المكتبة الرقمية لمتحف الفن الحديث « BIBLIOTHEQUE KADINSKY» التابع للمركز الثقافي «جورج بمبيدو»بباريس، قاعدة بياناتها الببليوغرافية بالنص الكامل في مجالات الفنون والهندسة المعمارية، وتتضمن تحليل

لمحتويات 600 دورية و230 الكتب، وما يزيد عن 63000 صورة مستنسخة من التحف الفنية، وكذلك «بود كاست» المتاحف والفنانين. (BERMES. 2013. P. 5).

أصبحت معظم مكتبات العالم منتجة للمعلومات من خلال الندوات والحوارات والتسجيلات السمعية البصرية التي تقام في ثنايا هذه المكتبات، ومن بين هذه النماذج قاعدة الأرشيف السمعي التابعة للمكتبة العمومية بباريس،وتحتوي هذه القاعدة على الأرشيف السمعي البصري المسجل في ثنايا المكتبة العمومية الفرنسية، وهي تضم 1500 إشارة بيبلوغرافية لحوالي 700 تظاهرة ثقافية، تم إحصاؤها منذ 1995. وقد تم إدراج قاعدة الأرشيف السمعي للمكتبة العمومية على الخط سنة 2001، في إطار مشروع المكتبة الرقمية للمكتبة العمومية، كما جرى ترحيل بطاقات الفهرسة من قاعدة الأرشيف السمعي إلى الفهرس العام للمكتبة من أجل إتاحتها للقراء والاستفادة أكثر من محتوياتها. يتم الولوج إليها من خلال عنوان مباشر أو من خلال موقع المكتبة العمومية الفرنسية. كما توفر الخدمة الإخبارية والتحيينات من خلال البودكاست وخدمة الـ «R S S». (Mercier. 2010).

بإمكان المكتبات وخاصة الجامعية منها، أن تقترح على الباحثين، تسجيل حقوق الملكية الفكرية للرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لديها، تحت رخص العموميات الخلاقة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما قامت به المدرسة الوطنية العليا لعلوم المكتبات والمعلومات «Enssib»، التي تنشر أعمال طلبتها ضمن هذه التراخيص.

عديد المكتبات ومرافق المعلومات التي اعتمدت العموميات الخلاقة لنشر محتوياتها عبر الفضاء الرقمي، وهي تعرف تزايدا مضطردا أكثر من أي وقت مضى، تختلف أهدافها وفلسفاتها لكنها تتفق في مبدأ واحد وهو نشر المعرفة، لكن مع تقنين استخدامها.

دور النشر تتحول إلى النشر ضمن رخص العموميات الخلاقة

يعتبر تحول بعض دور النشر نحو ترخيص محتوياتها ضمن اتفاقيات «العموميات الخلاقة»، فرصة سانحة لقطاع المكتبات ومراكز المعلومات لإثراء محتوياتها، خاصة مع ما تعرفه من تقلص مستمر في ميزانياتها. من بين هذه الدور نذكر «Taylor & Francis» و«Oxford University Press» التي أصبحت تقترح هذه التراخيص على المؤلفين الذين يفضلون نشر مؤلفاتهم دون قيود مقابل مبالغ مالية، (LARDY. 2011. 74 . P) كنوع من النشر المزدوج أو الهجين بين من يفضلون الاحتفاظ بكامل حقوقهم وبين من يكتفون بالبعض منها فقط. كما يتيح الناشر العلمي المكتبة العلمية للعلوم «Public Library of Science Plos» مشروع لتشارك العلوم وآخر المستجدات في عالم الطب والصيدلة، جميع محتويات دورياته الثمانية، متاح ومفتوح ضمن تراخيص العموميات الخلاقة. (Plos . 2014)

فرص استخدام الآداب العالمية المنشورة تحت رخص العموميات الخلاقة

يمكن للمكتبة أن تثري المحتوى المقدم لقرائها من خلال المحتويات الحرة التي توفرها جملة من المواقع الموضوعة تحت تراخيص العموميات الخلاقة، والنماذج عديدة نذكر منها:

في المجال الثقافي

من بين أهم المواقع التي تنشر محتوياتها الثقافية ضمن رخص العموميات الخلاقة، نذكر: موسوعة ويكيبيديا Wikipedia، موقع فليكر flickr ،وموقع اليوتيوب Youtube، موقع متحف بروكلين Brooklyn Museum وموقع Europeana Think Culture. (The future of creative Commons. 2014).

في مجال التعليم

مؤسسات تعليمية عديدة، اختارت بث محتوياتها ضمن تراخيص العموميات الخلاقة، بإمكان المكتبات ومراكز المعلومات أن تدرجها ضمن المواقع المتاحة لقرائها نذكر منها:

- قيام معهد مساتشوستس للتكنولوجيا بجامعة كامبريدج، بنشر محتويات برنامجه التعليمي المفتوح والذي أطلق عليه اسم «Open Course Ware» في عام 2003، والذي يضم 1800 منهاج تحت رخص العموميات الخلاقة. (Massachusetts Institute of Technology. 2015)
- مشروع غوتنبرغ لمحتويات الكتب الرقمية المتاحة مجانا «Gutenberg Project» الذي يتيح أكثر من 100.000من أهمّ المؤلفات الأدبية والفكرية بمختلف اللغات. (Project Gutenberg. 2015).
- الأرشيف المفتوح للجميع « Archive.org» يوفّر كمية كبيرة من المؤلفات بمختلف لغات العالم متوفرة مجانا للتنزيل من خلال الموقع. كما يمكن للمبدعين والمؤلفين أرشفة إبداعاتهم المختلفة. (Archive.org. 2014)

- مشروع المكتبة الوطنية الفرنسية الرقمية « Gallica» التي تقترح أكثر من 90.000مؤلّفًا و80.000 صورة مرقمنة ومتوفرة مجانًا للقراء. (Ressources électroniques. 2014)

- مشروع المكتبة المفتوحة «Open Library» التي تضم أكثر من1.000.000 كتاب إلكتروني. (Open Library. 2015).

- نشر الرسائل والأطروحات الجامعية تحت رخص العموميات الخلاقة.

نشر الأطروحات والرسائل الجامعية

بإمكان المكتبات وخاصة الجامعية منها، أن تقترح على الباحثين، تسجيل حقوق الملكية الفكرية للرسائل والأطروحات الجامعية، تحت رخص العموميات الخلاقة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما قامت به المدرسة الوطنية العليا لعلوم المكتبات والمعلومات «ENSSIB»، التي تنشر أعمال طلبتها ضمن هذه التراخيص، ويتم ذلك بالاتفاق بين المدرسة وطلابها، ويتم اقتراح التراخيص الست (6) على الباحث، الذي يقوم بتحديد مقدار الحريات التي يريد منحها، ويتم بموجبها اختيار الرخصة المناسبة، ثم نشر العمل ضمن المكتبة الرقمية للمدرسة.

واقع استخدام العموميات الخلاقة في المكتبات العربية

من خلال مسحنا لعديد المواقع للمكتبات الوطنية العربية، في تونس والجزائر، المغرب، لبنان، المملكة العربية السعودية، قطر ...الخ، لم نجد ولا مكتبة واحدة تبث أو تنشر ولو حتى مداخل فهارسها ضمن العموميات الخلاقة، وكل مواقعها دون استثناء تحمل الإشارة «©» أي «كل الحقوق محفوظة». كما جرى البحث في

مواقع عديد المكتبات الجامعية العربية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مكتبات جامعة الخليج العربي، جامعة الإمارات العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الجامعة الأمريكية في القاهرة، الجامعة الأميركية في بيروت، جامعة البحرين، جامعة قسنطينة 2، جامعات الجزائر 1 و2، جامعة منوبة تونس، جامعة أكدال بالمغرب، جامعة طرابلس وغيرها من الجامعات العربية التي لا تزال بعيدة عن فكر تشاطر المعرفة ولو بين أبناء هذه الأمة.

معوقات استخدام العموميات الخلاقة في الوطن العربي

جملة من المعوقات تحد من انتشار استخدام العموميات الخلاقة في الوطن العربي عامة والمكتبات على وجه الخصوص، يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- يعتبر الإنتاج الفكري المنشور ضمن تراخيص العموميات الخلاقة العربية ضئيلا جدا إن لم نقل بأنه شبه معدوم، مقارنة مع ما ينشر من إنتاج فكري عبر الويب في الدول المتقدمة.
- تخوف الباحثين من إيداع أبحاثهم في الأرشيفات المفتوحة ودوريات الوصول الحر.
- معرفة غير كافية بالعموميات الخلاقة ودورها في إتاحة الإبداع من جهة، وحمايته من جهة ثانية.
- العموميات الخلاقة لم تصل مرحلة النضج في العالم العربي، إذ أنها تتطلب دراسة معمقة من أجل مواءمتها مع ما يناسب حقوق التأليف في الوطن العربي والتي تعرف تعثرا وفجوات عديدة منعتها من دخول العصر الرقمي.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

- خصوصيات تشريعات الملكية الفكرية في البلدان العربية، تتطلب تطبيقها حسب كل حالة.

- لم تعمم العموميات الخلاقة على كافة الدول العربية، وتعتبر الأردن البلد الوحيد في العالم العربي الذي بدأ يحضر لدمجها في تشريعات حقوق التأليف. كما شرع في ترجمة نصوص هذه الاتفاقيات من أجل إدراجها في التشريع الأردني.

- تعتبر مبادرة إنشاء موقع للعموميات العربية عملا جديرا بالاهتمام، حبذا لو يلقى العناية من طرف الهيئات الرسمية أو جمعيات مهنية أو اتحادات حتى يكون له أكبر الأثر، ويستقطب المبدعين والمفكرين العرب لنشر أبحاثهم ضمن هذه التراخيص.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

خاتمـة:

عديدة هي المكتبات ومرافق المعلومات التي اعتمـدت العموميـات الخلاقـة في نشر محتوياتها عبر الفضاء الرقمي، وهي تعرف تزايدا مضطردا أكثر مـن أي وقـت مضى، تختلف أهدافها وفلسفاتها لكنها تتفق في مبدأ واحد وهو نشـر المعرفة، شرط تقنين استخدامها، لكنها -في المؤسسات المعلوماتية العربية- لم تصـل بعـد مرحلـة النضج، حتى يُعمم استخدامها بالشـكل الـذي يسـمح بالتـداول الحـر والسرـيع للمعلومات.

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

بيبليوغرافيا:

1- العصار، م. م. (2011). « مناهضة حقوق الملكية الفكرية ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق في العصر الرقمي: دراسة تحليلية». ماجستير: جامعة الإسكندرية، زيارة يوم 2014/3/10. على الخط.

http://alexlisdept.blogspot.com/2013/01/blog-post_14.html

2 - Patrick G. (2014). Les résultats du LHC sous licence Creative Commons. Visité le 14/5/2014.
http://linuxfr.org/news/les-r%C3%A9sultats-du-lhc-sous-licence-creative-commons

3- BIANCHINI, L. (2015). L'édition scientifique : son modèle, ses scandales. Visité le 15/1/2015.
https://www.mysciencework.com/news/2524/l-edition-scientifique-son-modele-ses-scandales

4- Ibid.

5- بوعناقة، س. (2009). دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر في الوطن العربي. أعمال المؤتمر العشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تحت عنوان نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين: رؤية مستقبلية. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة. ص. ص 181- 192.

6 - The Digital Millennium Copyright Act Of 1998: U.S. copyright office summary. Visité le 1/3/2014.
http://www.copyright.gov/legislation/dmca.pdf

7 - Droit d'auteur et droits voisins dans la société de l'information. (2011) (Date de visite ???)
http://europa.eu/legislation_summaries/information_society/data_protection/l26053_fr.htm

8 - Gouvernement du Canada.(2012). Droit d'auteur équilibré. Visité le 5/10/2014. http://www.ic.gc.ca/eic/site/crp-prda.nsf/fra/accueil

9- بوعناقة سعاد، المرجع السابق.

10 - Maurel, L. (2007). Creative Commons en bibliothèque : Vers une alternative juridique? visité le 1/3/2014.

http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-04-0069-001

11- المعرفة. (2014). المشاع الإبداعي. زيارة يـوم 2014/3/10. متواجـدة على الانترنت.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A

12- بوعناقة س. (2009) ص. .187

13- المعرفة. (2014). المشاع الإبداعي. زيارة يوم 2014/3/1. متواجدة على الانترنت.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A

14-BLANC , S. (2012). [Infographie] 10 ans de creative commons. Visite le 3/3/2014. Disponible sur :
http://owni.fr/2012/12/14/infographie%C2%A010-ans-de-creative-commons/

15 – SIBAUD, B. (2012). 10 ans de creative commons. Visité le 10/3/2014. Disponible sur :

http://linuxfr.org/news/10-ans-de-creative-commons

16- Normdaten: Deutsche Nationalbibliothek kündigt Umstellung auf CC0 an. (2012) Visité le 10/3/2014. Disponible sur :

http://de.creativecommons.org/2012/01/27/normdaten-deutsche-nationalbibliothek-kundigt-umstellung-auf-cc0-an/

17 – PARK, J. (2012). National Libraries and Museum open up their data using CC0. Visité le 10/3/2014. Disponible sur .National Libraries and a Museum open up their data using CC0

18- DOMANGE, C. (2013). Ouverture et partage des données publiques culturelles : pour une (r)évolution numérique dans le secteur culturel –Visité le 8/3/2014. Disponible.

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/144000037.pdf

19- BERMES, E. (2013). Following the user's flow in the Digital Pompidou. Visité 10/3/2014. Disponible sur

http://files.dnb.de/svensson/UILLD2013/UILLD-submission-2-formatted-final.pdf

20- MERCIER, S. (2010). Comment utiliser les licences Creative commons pour diffuser les archives sonores des bibliothèques ? visité le 8/3/2014. Disponible sur
http://www.bibliobsession.net/2010/06/22/comment-utiliser-les-licences-creative-commons-pour-diffuser-les-archives-sonores-des-bibliotheques/

21- LARDY, J .P. (2011). OA Open Access - Accès libre : Libre accès à l'information scientifique. Visité le 10/3/2014. Disponible sur :

urfist.univlyon1.fr/.../com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?ID.

22- PLOS. (2014). Term of use. Visité le 10/302014. Disponible sur http://www.plosone.org/static/terms

23-The future of creative Commons. (2014). Visité le 5/1/2015. http://wiki.creativecommons.org/images/c/ce/Future-of-creative-commons.pdf

24- Massachusetts Institute Of Technology. (2015). MIT Open Course Ware : Privacy and Terms of Use. Visité le 3/3/2014. Disponible sur http://ocw.mit.edu/terms/

25- Project Gutenberg. (2015). Free ebooks by Project Gutenberg. Visité le 5/1/2015. http://www.gutenberg.org/

26- Internet *Archive*: Digital Library of Free Books, Movies, Music, and more. (2014). Visité le 1/3/2014. https://archive.org/index.php

27- Ressources électroniques. (2014). Visité le 5/1/2015.
www.bnf.fr/fr/collections_et_services/a.ressources_electroniques.html

28 - Open library is yours. (2015). Visité le 1/5/2015. https://openlibrary.org/